

Distr.: General
30 July 1999
Arabic
Original: English



التقرير السابع للأمين العام عن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون

أولا - مقدمة

١ - أشرت في تقرير السداس المقدم إلى مجلس الأمن بشأن بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون والمؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩، إلى أنني أنوي تقديم توصيات إلى المجلس بشأن وجود موسع للبعثة في سيراليون بولاية ومفهوم منقحين للعمليات في حال وصول المفاوضات بين حكومة سيراليون وممثلي المتمردين الجارية في لومي إلى نهاية ناجحة [S/1999/645، الفقرات ٥٢ إلى ٥٧]. وقد أحاط مجلس الأمن علما في الفقرة ٤ من قراره ١٢٤٥ (١٩٩٩) المؤرخ ١١ حزيران/يونيه ١٩٩٩ بنيتي وأكد ضرورة النظر في الاعتبارات الأمنية في أي نشر آخر في المستقبل.

٢ - وفي ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩، وقع ممثلو حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة لسيراليون على اتفاق سلام في لومي بعد عدة أسابيع من المفاوضات [انظر المرفق بالوثيقة S/1999/777 الواردة في هذا الملحق]. ويعرض هذا التقرير الأحكام الرئيسية للاتفاق ويتضمن توصيات بشأن التدابير التي ينبغي اتخاذها على الفور لتعزيز البعثة. ومن شأن هذه التدابير أن تمكن الأمم المتحدة من تقديم دعم أولي لعملية التنفيذ. وأنوي تقديم توصيات أخرى إلى مجلس الأمن بشأن الأنشطة الإجمالية للأمم المتحدة، بما في ذلك ولاية وتشكيل وجود الأمم المتحدة لحفظ السلام في البلد، وذلك عقب مباحثات مع جميع الأطراف المهتمة بالأمر.

ثانيا - حالة عملية السلام

٣ - كنت قد بينت في تقرير المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ أن مفاوضات السلام بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة لسيراليون بدأت في ٢٥ أيار/مايو ١٩٩٩ في لومي، توغو، واستضافها وقام بدور الوسيط فيها رئيس جمهورية توغو غناسينغي إيادéma،



بصفته رئيس الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وقدم الدعم للإجراءات القانونية للجنة تيسير مؤلفة من الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وكمنولث الأمم برئاسة وزير خارجية توغو جوزيف كوفيغوه وساعده في ذلك ممثلي الخاص فرانسيس أوكيلو. واستفادت المفاوضات من المشاركة والدعم النشيطين من عدد من المراقبين الدوليين والوطنيين، بمن فيهم ممثلو حكومات بنن وبوركينا فاسو والجمهورية العربية الليبية وغانا وغينيا وكوت ديفوار وليبيريا ومالي والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية ونيجيريا والولايات المتحدة الأمريكية والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك أعضاء مجتمع المساعدة الإنسانية، بمن فيهم منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية في سيراليون. كما قدم الدعم ممثلو المجتمع المدني في سيراليون.

٤ - ووقع على اتفاق لومي للسلام الرئيس الحاج أحمد تيجان كبا، نيابة عن حكومة سيراليون، والعريف فوداي سنكو، نيابة عن الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون، ووقعه كذلك الرئيس إيادما ورئيس بوركينا فاسو السيد بليز كامباوري ورئيس ليبيريا السيد تشارلز تايلور ورئيس نيجيريا السيد أولوسيجون أوباسانغو وممثلون رفيعو المستوى عن غانا وكوت ديفوار والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ومنظمة الوحدة الأفريقية وكمنولث الأمم والأمم المتحدة.

٥ - وعقب توقيع الاتفاق مباشرة، قمت بزيارة إلى فريتاون في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩ أتاح لي الفرصة لأنقل آمال الأمم المتحدة في تنفيذ الاتفاق تنفيذا فعالا وفي استتباب السلام الدائم من جديد في ربوع سيراليون. وقد أتاحت لي الفرصة خلال زيارتي الأخيرة إلى أفريقيا وكذلك خلال انعقاد مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الأفريقية، أن أجري مباحثات مكثفة مع الزعماء الإقليميين بشأن عملية السلام والسبل والوسائل الكفيلة بمساعدة شعب سيراليون في الوصول إلى حل دائم للتراع الدائر في بلده. وأبلغت مجلس الأمن بفحوى تلك المباحثات في جلسة مشاورات غير رسمية عقدها المجلس في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

الأحكام الرئيسية لاتفاق لومي للسلام

٦ - ينص الاتفاق على وقف الأعمال القتالية وقفا دائما وأن ترصده على صعيدي المقاطعات والأقاليم لجان لرصد وقف إطلاق النار، وأن يرصد على الصعيد الوطني من خلال لجنة مشتركة للرصد. وتشمل الأحكام المتعلقة بشؤون الحكم أحكاما عدة منها تحويل الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون إلى حزب سياسي وتمكينه من تولي المناصب العامة؛ وإنشاء حكومة وحدة وطنية تكون عريضة القاعدة من خلال تعيين ممثلي الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون فيها؛ وإنشاء لجنة لتوطيد السلام تتولى مهمة الإشراف على تنفيذ اتفاق السلام؛

وإنشاء لجنة لإدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني يرأسها زعيم الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون شخصيا، العريف فوداي سنكو وتكون له صفة نائب رئيس سيراليون؛ وإنشاء مجلس للوجهاء والزعماء الدينيين يتولى مهمة الوساطة في أية منازعات ناشئة عن خلافات في تفسير الاتفاق.

٧ - وينص الاتفاق على منح عفو للعريف فوداي، ومنح عفو عام كامل عن جميع الجرائم التي ارتكبتها القوات المقاتلة خلال فترة النزاع التي دامت من آذار/مارس ١٩٩١ وحتى تاريخ توقيع الاتفاق؛ وإعادة النظر في الدستور الحالي لسيراليون؛ وإجراء انتخابات وفقا لما ينص عليه الدستور، تتولى إدارتها لجنة قومية للانتخابات. وقد أصدرت تعليماتي إلى ممثلي الخاص بالتوقيع على الاتفاق بعد إضافة فقرة شرعية صريحة مفادها أن الأمم المتحدة تعتبر أن العفو العام والعفو المشار إليهما في المادة التاسعة من الاتفاق لا ينطبقان على جرائم الإبادة الجماعية على الصعيد الدولي، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب وسواها من الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي.

٨ - وفيما يتعلق بالمسائل العسكرية والأمنية في مرحلة ما بعد انتهاء النزاع، ينص الاتفاق على تنقيح ولاية فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛ وطلب وضع ولاية جديدة للبعثة؛ وتجميع المقاتلين ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم؛ وإعادة تشكيل قوات مسلحة جديدة لسيراليون وتدريبها؛ وسحب المرتزقة.

٩ - وفيما يتعلق بالمسائل الإنسانية ومسائل حقوق الإنسان والمسائل الاجتماعية والاقتصادية، ينص الاتفاق على الإفراج عن كل من سجن واختطف لسبب له صلة بالنزاع؛ وإعادة توطين اللاجئين والمشردين؛ وكفالة حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك إنشاء لجنة لحقوق الإنسان ولجنة لتحري الحقيقة والمصالحة؛ وضمان الوصول المأمون وبغير عوائق لجميع المنظمات الإنسانية إلى كل أنحاء البلد؛ وضمان أمن بضائع تلك المنظمات الإنسانية وأمن أفرادها؛ والتأهيل في مرحلة ما بعد الحرب وتقديم المساعدة إلى ضحايا الحرب.

١٠ - وهذه الاستعراضات الدورية لتنفيذ الاتفاق ستقوم بها لجنة تنفيذ مشتركة تتألف من أعضاء لجنة توطيد السلام ولجنة السبعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بسيراليون، وكذلك الضامنين المعنويين للاتفاق، أي حكومة جمهورية توغو والأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية وكمنولث الأمم. وسترأس اللجنة المشتركة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وستجتمع مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر. ومن المعتزم أن يعقد اجتماعها الأول في ٩ آب/أغسطس ١٩٩٩ في فريتاون. بمناسبة الاجتماع الوزاري للجنة السبعة التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المعنية بسيراليون.

١١ - وعملاً بما ينص عليه الاتفاق، طلب الطرفان إلى الجماعة الاقتصادية تنقيح ولاية فريق المراقبين لتشمل أربعة مجالات هي: حفظ السلام وأمن الدولة وحماية بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون وحماية الموظفين المكلفين بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وستطلب الحكومة إلى الجماعة الاقتصادية أن تضيف إلى البلدان المساهمة بقوات بلدين آخرين على الأقل. وسيطلب إلى مجلس الأمن أن يقدم المساعدة لدعم فريق المراقبين.

١٢ - وسيوضع، في نفس الوقت، جدول لسحب أفراد فريق المراقبين على مراحل يحددها على نحو وثيق مدى التقدم المحرز في إنشاء ونشر القوات المسلحة الوطنية المعاد تشكيلها. غير أن الاتفاق يشير أيضاً إلى "قوة محايدة لحفظ السلام تتألف من البعثة ومن فريق المراقبين" (المادة السادسة عشرة). وطلب الطرفان أيضاً إلى مجلس الأمن أن ينقح ولاية البعثة لتمكينها من تنفيذ الأحكام المتعددة الواردة في الاتفاق.

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

١٣ - تنص المادة السادسة عشرة من الاتفاق على الشروع في غضون ستة أسابيع ابتداء من ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩ في عملية لتجميع المقاتلين في معسكرات ونزع سلاحهم وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وبعد اجتياح فريتاون في كانون الثاني/يناير ١٩٩٩، أوصى البنك الدولي ووزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة بأن يقتصر البرنامج الأصلي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على معالجة حالة المقاتلين السابقين وأن يتوقف الانتقال إلى مرحلة ثانية على عقد اتفاق للسلام ثم وضع خطة منقحة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وقد اكتملت المرحلة الأولى من البرنامج في ١٤ تموز/يوليه بتسريح ١٤٠٨ جنود سابقين من الذين تم إيواؤهم في فريتاون.

١٤ - وقبل توقيع اتفاق السلام، اجتمع ممثلون عن وزارة التنمية الدولية والبنك الدولي مع الوفدين في لومي لاطلاعهم على الافتراضات الأساسية التي يقوم عليها البرنامج المنقح لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج الذي سيتولى مسؤولية سد احتياجات ما بين ٣٣ ٠٠٠ إلى ٤٠ ٠٠٠ من المقاتلين. ومن المبلغ اللازم لتغطية احتياجات أنشطة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المقدّر بما يتراوح بين ٣٣ إلى ٤٥ مليون دولار، تعهدت المملكة المتحدة بأن تدفع مبلغاً قدره ١٠ ملايين دولار من دولارات الولايات المتحدة وتعهد البنك الدولي بأن يدفع ٩,١ ملايين دولار أخرى.

١٥ - وبالإضافة إلى ذلك، أنشأ البنك الدولي صندوقاً استثمارياً يضم مانحين متعددين لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج ودعا المانحين إلى المساهمة فيه. وتعكف اللجنة

الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على استعراض اقتراح يدعو إلى إنشاء نحو ١٠ مواقع للتسريح لتغطية المناطق الرئيسية التي تنتشر فيها حاليا القوات المتقاتلة.

١٦ - وغني عن القول إن تنفيذ برنامج فعال سيؤدي دورا رئيسيا في إنجاح عملية توطيد السلام في سيراليون نظرا لانتشار الأسلحة الصغيرة على نطاق واسع، وتعدد فئات القوات المتقاتلة التي هي خليط من جيش سيراليون السابق وقوات الدفاع المدني والجبهة الثورية المتحدة، واتساع نطاق التدخل الأجنبي، وتوريد الأسلحة. وينص الاتفاق على منع خروج جيش سيراليون الحالي من الثكنات وإخضاع أسلحته وذخائره لمراقبة مستمرة تتولاها قوة حفظ السلام المحايدة (المشار إليها في الفقرة ١٢ أعلاه) في أثناء عملية نزع السلاح والتسريح، وعلى أنه يلزم وجود بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في جميع مواقع نزع السلاح والتسريح لرصد العملية وتوفير الضمانات الأمنية لجميع المقاتلين السابقين.

حقوق الإنسان

١٧ - يتضمن اتفاق لومي للسلام ثلاث مواد تعالج الالتزامات في مجال حقوق الإنسان ويشمل ذلك حماية وتعزيز الحريات المدنية والسياسية الأساسية التي يعترف بها النظام القانوني لسيراليون والواردة في إعلانات ومبادئ حقوق الإنسان التي اعتمدها الأمم المتحدة ومنظمة الوحدة الأفريقية (المادة الرابعة والعشرون). وتنص المادتان الأخريان تباعا على إنشاء لجنة وطنية مستقلة وشبه قضائية لحقوق الإنسان وإنشاء لجنة لتحري الحقيقة والمصالحة خلال مدة أقصاها ٩٠ يوما تبدأ في ٧ تموز/يوليه ١٩٩٩.

١٨ - ولئن كان يراد ببلجنة حقوق الإنسان تعزيز الجهاز القائم للبت في مظالم شعب سيراليون فيما يتعلق بانتهاكات حقوق الإنسان، فإن لجنة تحري الحقيقة والمصالحة ستعالج خصيصا مسألة انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت منذ اندلاع النزاع المسلح في عام ١٩٩١. ذلك أنه يراد بها أن تكون بمثابة منبر لضحايا الانتهاك ومرتكبيه يدلون فيه بأقوالهم وأن تيسر عملية اندمال الجراح وتحقيق المصالحة الوطنية بحق. وستوصي اللجنة أيضا بتدابير لتأهيل ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان.

١٩ - وستتألف لجنة تحري الحقيقة والمصالحة من جميع شرائح مجتمع سيراليون. بمشاركة ودعم تقني من المجتمع الدولي، ومن المتوقع أن تقدم هذه اللجنة تقريرها إلى الحكومة في غضون ١٢ شهرا من بدء أعمالها.

٢٠ - وقد زارت مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، السيدة ماري روبنسون، سيراليون يومي ٢٤ و ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩ ورافقتها في زيارتها وفد رفيع المستوى.

وقالت المفوضة السامية في بيان مؤرخ ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩٩، إن سيراليون تتطلب اهتماما دوليا عاجلا إذا ما أريد لها أن تطوي صفحة تاريخها القريب الزاخر بالانتهاكات الشنيعة لحقوق الإنسان. وفي البيان ذاته، قالت إن من بين التدابير التي يمكن اتخاذها في الأجل القصير تقديم المساعدة الدولية في توثيق انتهاكات حقوق الإنسان كخطوة نحو المساءلة وزيادة عدد مراقبي حقوق الإنسان في البلد، والعمل مع الحكومة والمجتمع المدني في سيراليون من أجل إقامة "هيكل أساسي لحقوق الإنسان" في البلد. وقامت المفوضة السامية، بالاشتراك مع حكومة سيراليون واللجنة الوطنية المعنية بالديمقراطية وحقوق الإنسان وممثلين عن المجتمع المدني ومثلي الخاص، باعتماد البيان الأساسي لحقوق الإنسان الذي يتضمن ويؤكد من جديد مجموعة كبيرة من الالتزامات القاضية بالقيام فورا وبصورة مستمرة بتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، مثلاً عدم تجنيد الأطفال دون سن ١٨ سنة في القوات المسلحة ويلزم البيان الأمم المتحدة بأن تقدم الدعم المناسب لمؤسسات حقوق الإنسان في سيراليون، وكذلك غيرها من عناصر المساعدة التقنية.

حماية الطفل

٢١ - يشير الاتفاق أيضا إلى حالة الضعف التي يوجد عليها أطفال سيراليون الذين عانوا أفضع المعاناة وعلى نطاق لم يسبق له مثيل طوال فترة الحرب، والذين يحتاجون إلى عناية خاصة لتأمين حمايتهم ورعايتهم اجتماعيا في أثناء عملية توطيد السلام. ويسلم الاتفاق بأن من حق أطفال سيراليون الحصول على رعاية خاصة وحماية حقهم الأصيل في الحياة والبقاء والنماء.

ثالثا - الحالة السياسية والعسكرية والأمنية

٢٢ - اتخذت الحكومة خطوات لضمان قبول الاتفاق في سيراليون، بما فيها خطاب شخصي موجه من الرئيس كبا إلى البرلمان عندما قدم الاتفاق بقصد المصادقة عليه، وإعداد حملة توعية تضطلع بها وزارة الإعلام تقوم على ترجمة الاتفاق إلى عدة لغات محلية. وعلى الصعيد الدولي، بادر الرئيس كبا بالسفر إلى كوناكري لإطلاع الرئيس لانسانا كونتي على الأحداث التي وقعت في لومي وعلى مضمون الاتفاق. وواصل حشد الدعم في اجتماع قمة منظمة الوحدة الأفريقية الذي عقد في الجزائر في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تموز/يوليه والذي حضره أيضا العريف فوادي سنكو.

٢٣ - وصادق برلمان سيراليون بالإجماع على اتفاق السلام يوم ١٥ تموز/يوليه. وفي ٢٠ و ٢١ تموز/يوليه، اعتمد التشريع اللازم لتنفيذ هذا الاتفاق. وقد مهد هذا التشريع الطريق

لتحويل الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون إلى حزب سياسي ولمشاركة كبار أفراد الجبهة الثورية في تولي المناصب العامة ولإنشاء لجنة إدارة الموارد الاستراتيجية والتعمير والتنمية على الصعيد الوطني التي يرأسها السيد سنكو. وأشار السيد سنكو، من جهته، إلى استعدادة للقدوم إلى فريتاون، إلى أن تنتهي الترتيبات الخاصة بالسكن والأمن.

٢٤ - وقد تحسنت الحالة العسكرية والأمنية بصورة كبيرة منذ أن دخل اتفاق وقف إطلاق النار حيز النفاذ في ٢٤ أيار/مايو وظلت على العموم هادئة منذ التوقيع على الاتفاق. وفي حين وقعت بعض الانتهاكات، البسيطة في معظمها، لاتفاق وقف إطلاق النار، بما فيها ما ورد من تقارير عن هجمات للمتمردين على القرى، فقد انخفض عدد حوادث الأعمال القتالية إلى حد كبير. وبقي فريق المراقبين العسكريين وقوات الدفاع المدني والجبهة الثورية المتحدة لسيراليون ومجلس القوات المسلحة الثورية السابق بصورة عامة داخل المناطق التي توجد تحت سيطرة كل منها

٢٥ - ويواصل كل من الجبهة الثورية ومجلس القوات المسلحة سيطرتهما على معظم المقاطعات الشمالية والشرقية. أما في الأجزاء الغربية من البلد، فقواتهما متمركزة في المناطق الواقعة غرب الطريق البري السريع الرئيسي القادم من فريتاون عبر أوكرا هيلز وبورت لوكو وكامبيا. ويوجد أيضا الطريق المؤدي إلى غينيا عبر كامبيا تحت سيطرة أفراد الجبهة الثورية ومجلس القوات المسلحة، إلا أنهما أكدا للبعثة بأنه سيسمح بتدفق حركة المرور دون عوائق.

٢٦ - وحدثت مواجهات عسكرية قليلة بين جماعات تابعة لقوات الدفاع المدني وأخرى تابعة للجبهة الثورية/مجلس القوات المسلحة في الأجزاء الشمالية والوسطى والشرقية من البلد قبل التوقيع على الاتفاق، لكن لم ترد تقارير عن وقوع قتال كبير منذ ٧ تموز/يوليه. وعلى الرغم من ذلك، يواصل الجانبان إجراء تحركات لقواتهما في جميع أرجاء المنطقة التي يسيطر عليها كل منهما. ولا يزال فريق المراقبين العسكريين يحكم سيطرته على شبه جزيرة فريتاون وعلى حزام أمني يقع شرق العاصمة، بما في ذلك الطريق البري السريع الرئيسي الذي يوفر سبيل الوصول إلى لونجي وإلى بوكينما وكذلك إلى بومبونا وكابالا في المقاطعة الشمالية.

٢٧ - ولا يزال فريق المراقبين يعاني نقصا في السلع والمؤن الأساسية. وتشمل الاحتياجات العاجلة للفريق المعدات المكتبية ومختلف المركبات (الشاحنات وسيارات الإسعاف والشاحنات الصهرجية) ومولدات الكهرباء ومعدات الاتصال والطائرات المروحية والأزياء والمعدات الطبية وغيرها من السلع الحيوية. وقد طلب إلي الأمين العام للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أن أقنع مجلس الأمن والمجتمع الدولي بالحاجة إلى توفير الدعم الإداري

وغيره من سبل الدعم الضرورية لنشر مزيد من قوات فريق المراقبين على نحو ماهو متوخى في اتفاق السلام. ولم تحدد بعد تفاصيل ذلك الدعم.

٢٨ - وقد وضعت البعثة نظاما للإبلاغ عن مزاعم بوقوع انتهاكات لوقف إطلاق النار وأطلعت الأطراف على جميع المعلومات المتصلة بذلك. وأرسل المراقبون العسكريون، بقدر ما كان ذلك ممكنا، للتحقق من هذه المزاعم في المناطق التي وجدوا إليها سبيلا. ونشط أيضا المراقبون العسكريون التابعون للبعثة في تيسير انعقاد اجتماعات بين الأطراف في الميدان في الأماكن المتيسر الوصول إليها وقاموا بنجاح بالتوسط لإيجاد حل لعدد من المنازعات.

رابعاً - النواحي الإنسانية

٢٩ - عقب توقيع الاتفاق، جعل التعاون الذي لم يسبق له مثيل بين الجبهة الثورية والحكومة والأوساط المعنية بالمعونة من تقديم المساعدة الإنسانية في جميع أرجاء البلد أمرا في المتناول لأول مرة منذ عدة سنوات. وعلى الرغم من حالات التأخير في بادئ الأمر، أنجزت بعثات التقييم الإنسانية أو هي في طور الإنجاز في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون وهي ماكيبي وكابلاهون وبويدو وروكوير ولونسار. وقد تم أيضا تقييم الاحتياجات المدنية في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة وتيسر الوصول إليها مؤخرا مثل بيليه وبورت لوكو ودارو وكبالا وسونغو وممر روغبيري - ماسيكا. وقد كشفت هذه التقييمات عن حالات نقص حاد في الأصناف الأساسية للإعاشة كالأغذية والأدوية مما أدى إلى سوء التغذية في وقت لاحق، وكذلك تفشي الأمراض كالزحار والكوليرا والحصبة والالتهاب السحائي.

٣٠ - وبينما تيسرت السبل أمام المساعدة الإنسانية في كل مناطق البلد، فإن عدد المحتاجين للمساعدة - الذي حصر حاليا في ٥٠٠ ٠٠٠ شخص - يتوقع أن يتضاعف ثلاث مرات. هذا وقد تزايدت الاحتياجات كذلك في المناطق الواقعة تحت سيطرة الحكومة. ولا تزال صعوبة المسالك البرية تسبب تأخيرا في إيصال شحنات الأغذية إلى مناطق مثل كينما وبو. وبالإضافة إلى بدء موسم الأمطار، كاد عدد الأطفال الذين يعانون سوء التغذية الخطير يتضاعف خلال الشهر الماضي. والواضح أنه كلما تيسر وصول الوكالات الإنسانية إلى مناطق أكبر من البلاد، ازدادت بصورة متزايدة حاجتها إلى الدعم المناسب من حيث الموظفين والإدارة.

٣١ - وكعلامة أولى ملموسة على التزام المجتمع الدولي بالاتفاق، فإن تقديم المساعدة الإنسانية بسرعة في جميع أرجاء البلد يمثل أحد الأوجه الأساسية لتوطيد السلام. وفي الوقت الراهن، لم يحول النداء الموحد المشترك بين الوكالات لعام ١٩٩٩ الذي طلب توفير

٢٧,٩ مليون دولار للبرامج الإنسانية في سيراليون، إلا بنسبة ٢٦ في المائة. ومن المأمول أن يساهم المانحون بسخاء في تلبية الاحتياجات الإنسانية في سيراليون.

٣٢ - وقد ينهي اتفاق السلام أيضا الظروف التي أجبرت حوالي ٤٧٠.٠٠٠ سيراليوني على العيش في المنفى. وستضع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في الشهور القادمة، استراتيجية لإعادة اللاجئين إلى وطنهم، وستعزز قدرتها على رصد عمليات العودة الطوعية، وكذلك الأمن والظروف الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية في مناطق العودة. وستنجز هذه الأنشطة بالتنسيق الوثيق مع وكالات الإغاثة الأخرى وكذلك مع الأطراف في اتفاق السلام.

خامسا - دور بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون في المستقبل

٣٣ - يتطلب التوقيع على الاتفاق أن تضطلع البعثة بمهام واسعة النطاق وجديدة بشكل ملحوظ، بالتنسيق الوثيق مع فريق المراقبين، الذي يظل تواجهه ضروريا في سيراليون، في هذه المرحلة الحرجة. ومن البديهي أنه، بالإضافة إلى الجهد الأساسي المبذول لنزع السلاح والتسريح، سيتطلب تنفيذ اتفاق لومي للسلام تواجد عدد كبير من أفراد حفظ السلام في جميع أرجاء البلد، مع نشر مراقبين عسكريين إضافيين للأمم المتحدة يؤدون أدوارا متعاضدة.

٣٤ - ووفقا لاتفاق السلام، سيلزم مراجعة ولاية فريق المراقبين بالتشاور مع الأمم المتحدة، وعند الاقتضاء، مع الأطراف. ومن المسائل التي تتطلب مناقشة تفصيلية مسألة تقسيم العمل بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية، والحاجة إلى توفير مستوى موثوق به من الأمن في أرجاء البلد (عما في ذلك في المناطق التي يسيطر عليها المتمردون)، والحجم المناسب لقوة حفظ السلام المحايطة المطلوبة وتركيباتها، ونشر الوحدات في مختلف مناطق البلد، وترتيبات الدعم اللوجستي.

٣٥ - وإذا ما تمخضت هذه المشاورات الجارية الآن عن فهم المهام المنوطة بكل من فريق المراقبين والأمم المتحدة وقوام وولاية كل منهما، سأكون في وضع يتيح لي تقديم مقترحات شاملة لمجلس الأمن بشأن ولاية جديدة ومفهوم جديد لعمليات بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون. وفي غضون ذلك، سيكون من الضروري العمل بسرعة لتوفير أقصى دعم ممكن للأطراف وفريق المراقبين والحفاظ على الزخم في عملية السلام. وأعتقد أن أسرع طريقة وأنجحها لتقديم هذا الدعم سيكون بنشر مراقبين عسكريين إضافيين للأمم المتحدة في سيراليون، مع ما يلزم من معدات ودعم إداري. وسيزيد عدد المراقبين العسكريين المطلوبين للعمل في البعثة إلى ٢١٠ مراقبين استنادا إلى تقييم للمهام الموصوفة أدناه. ولكن ينبغي فهم

حقيقة واضحة وهي أن تواجد هؤلاء المراقبين وعملياتهم ليست كافية بمفردها لكفالة تنفيذ الاتفاق. ولهذا، فمن الضروري نشر أعداد كبيرة من أفراد حفظ السلام في أرجاء البلد. واقتراح أيضا تعزيز البعثة بموظفين مدنيين إضافيين في مجالات الشؤون السياسية والمدنية، وكذلك حقوق الإنسان، حتى تكون في مستوى المسؤوليات المتنامية الناشئة عن الاتفاق. ويرد أدناه بيان بهذه الاحتياجات.

٣٦ - ومن الجوهرى، لدعم السير الفعال لبعثة موسعة، توفير خدمات الدعم الإداري واللوجستي الضرورية. ولهذه الغاية، ينبغي إجراء زيادة كافية في الموظفين الإداريين والتقنيين وكذلك في الموارد. وستقدم التكاليف التقديرية للموظفين العسكريين والمدنيين وللدعم اللوجستي المطلوب إلى مجلس الأمن عما قريب، في إضافة لهذا التقرير.

الجوانب العسكرية

٣٧ - كما ذكر في الفقرة ٤٩ من تقريرى المؤرخ ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٩ [S/1999/645]، يجري حاليا نشر مراقبين عسكريين إضافيين للوصول بقوام البعثة إلى الحد المأذون به وهو ٧٠ مراقبا عسكريا، ويبلغ حاليا قوام البعثة ما يقارب ٥٠ مراقبا عسكريا.

٣٨ - وستكون المهام المرتقبة لعنصر موسع من المراقبين العسكريين للبعثة على الشكل التالي:

- (أ) تعزيز وتوسيع الاتصالات التي سبق أن أقامتها البعثة مع قوات الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون في الأرياف منذ سريان اتفاق وقف إطلاق النار؛
- (ب) توسيع الأنشطة التي تقوم بها البعثة لرصد وقف إطلاق النار لتشمل نطاقا جغرافيا أوسع، إذا سمحت الظروف الأمنية بذلك؛
- (ج) تعزيز ومساعدة لجان رصد وقف إطلاق النار ولجنة الرصد المركزية التي أنشئت عملا باتفاق السلام للمساعدة على الحفاظ على وقف إطلاق النار؛
- (د) رصد الحالة العسكرية والأمنية في البلد وتقديم تقارير عنها إلى ممثلي الخاص؛
- (هـ) تقديم المساعدة ورصد عمليتي نزع السلاح وتسريح المقاتلين في المناطق التي يتوافر بها الأمن الكافي؛
- (و) العمل بشكل وثيق مع المنظمات الإنسانية لتبادل المعلومات بشأن الظروف الأمنية بغية ضمان وصول المساعدة الإنسانية إلى السكان المحتاجين إليها على أوسع نطاق ممكن؛

- (ز) العمل بشكل وثيق مع موظفي حقوق الإنسان، عند الطلب، خلال الزيارات التي يقومون بها في أرجاء البلد؛
- (ح) مداومة الاتصال والتنسيق، بشكل وثيق، مع فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا؛
- (ط) تقديم المساعدة لإعداد الخطط لنشر قوات محايدة لحفظ السلام، كما جاء في الاتفاق.

٣٩ - وسيتم نشر المراقبين العسكريين الإضافيين في سيراليون بشكل تدريجي. ومن المتوقع، في الوقت الحاضر، أن يحتفظ المراقبون العسكريون للبعثة بمقر معزز في فريتاون وأن ينتشروا في مواقع الأفرقة بدءاً بلونجي وهستنغس وبورت لوكو وبو. وفي الوقت الحاضر، سيعمل هؤلاء المراقبون العسكريون في ظل أمن يوفره فريق المراقبين العسكريين. وسيكون من الضروري أيضاً ضمان تعزيز الدعم اللوجستي لبعثة موسعة. وسيكون من الاحتياجات الأساسية توفير قدرة طبية من المستوى الثاني لتوفير الرعاية الصحية الأساسية وخدمات الطوارئ. وستتطلب هذه القدرة ٣٥ موظفاً طبياً عسكرياً (أو مدنياً). ومن الأساسي كذلك أن تتوفر لبعثة موسعة قدرة في مجال الطيران للقيام بنقل المرضى على مدار الساعة وكذلك الرصد والمراقبة في أثناء النهار.

الشؤون السياسية والمدنية

٤٠ - يشمل اتفاق لومي للسلام الموقع بين حكومة سيراليون والجهة الثورية المتحدة لسيراليون طلبات عدة للمشاركة الدولية، وبخاصة من جانب الأمم المتحدة، في إنفاذ الأحكام الواردة فيه. وهذا سيتطلب تعزيز دور البعثة بشكل ملموس وبالتالي زيادة مواردها البشرية والإدارية.

٤١ - ونظراً للدور الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام في عملية السلام ولزيادة المسؤوليات الناشئة عن تواجد موسع للبعثة للمساعدة في تنفيذ اتفاق السلام، فمن المستصوب رفع رتبة هذه الوظيفة. ولذلك، فمن المرتقب توسيع مكتب الممثل الخاص للأمين العام ليشمل نائباً للممثل الخاص وموظفين إضافيين للعمل في مجالات التنسيق والإعلام والشؤون القانونية.

٤٢ - وسيكون مكتب البعثة المرتقب للشؤون السياسية من ثمانية موظفين وسيكون مسؤولاً عن الاتصال بالأطراف ووزراء الحكومة والبرلمان وبرامج الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وممثلي حكومة سيراليون في الأقاليم والحافظات. كما سيساعد مكتب الشؤون

السياسية الممثل الخاص للأمين العام على وضع إطار استراتيجي لسيراليون وتنفيذه (انظر الفقرة ٤٤ أدناه).

٤٣ - وتنشئ الحاجة إلى عنصر للشؤون المدنية من ضرورة مشاركة البعثة في مختلف الهيئات المكلفة بتنفيذ ورصد الاتفاق وقيامها بالمساعدة في عملية إعادة إدماج أفراد الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون وجيش سيراليون وقوات الدفاع المدني في المجتمع المدني على مراحل. وسيحتفظ عنصر الشؤون المدنية، الذي سيتألف من ١٠ موظفين للشؤون المدنية، بتسعة مواقع ميدانية توجد في فريتاون والعواصم الثلاث الإقليمية والمدن الكبرى مثل كابالا وكايلاهون وكامبيا وكويدو. وستقيم المكاتب أيضا اتصالات مع ممثلي حكومات الأقاليم والمحافظات. وبالإضافة إلى ذلك، سيقوم عنصر الشؤون المدنية اتصالات أيضا مع الهيئات الحكومية المناسبة بشأن المسائل التي تتصل بإعادة البناء الاقتصادي والاستثمار ورصد الامتثال للقانون الدولي الذي ينظم التعويض. بمقتضى المادة السابعة من اتفاق السلام. ويتوخى أيضا إنشاء أمانة صغيرة للجان التنفيذ المشتركة لرصد مجالات الاهتمام الداخلية في اختصاص كل منها، وبالأخص حقوق الإنسان واللاجئين والمشردين والانتخابات والتعليم والصحة.

٤٤ - وسيتطلب أيضا التنفيذ الناجح لاتفاق السلام استجابة متسقة وشاملة تضم الحكومة وشركاءها الدوليين والمحليين. وبعد إجراء مشاورات مع جميع الشركاء ذوي الصلة في منظومة الأمم المتحدة، قررت وضع إطار استراتيجي لسيراليون يشمل جوانب المساعدة السياسية وحقوق الإنسان. وسيجري من خلال هذا الإطار وضع برنامج شامل متداعم للاستراتيجية والمساعدة السياسية. ويتوخى أن يكون وضعه وتنفيذه عملية تحركها العوامل الميدانية في المقام الأول، تحت قيادة ممثلي الشخصي الذي سيمارس العمل في تشاور وثيق مع الشركاء الوطنيين والدوليين. وقد قامت بعثة صغيرة من الأمم المتحدة بزيارة سيراليون في الفترة من ١٤ إلى ١٩ حزيران/يونيه للمساعدة على بدء تنفيذ الإطار. وكخطوة أولى، تم في فريتاون تشكيل فريق توجيهي برئاسة ممثلي الخاص يتألف من ممثلي كيانات الأمم المتحدة المعنية. وسيتم في المقرر تيسير وضع وتنفيذ الإطار الاستراتيجي تحت إشراف نائبة الأمين العام.

٤٥ - ويتوقع اتفاق السلام، سيكون لزيادة نشر المعلومات دور حاسم في شحذ الرأي العام بعد ثماني سنوات من الحرب الأهلية. وينبغي توسيع الطاقة الإعلامية الحالية لبعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون بثلاثة موظفين دوليين وإضافيين والعدد المناسب من الموظفين المحليين. وتشمل المهام الواجب القيام بها إنتاج برامج إذاعية باللغات المحلية لإذاعتها من هيئة

إذاعة سيراليون وغيرها من محطات الإذاعة القائمة. كما يحتاج الأمر إلى برامج من إعداد إذاعة الأمم المتحدة لتوزيعها محليا. وينبغي النظر أيضا في إنتاج مواد فيديو للمشاهدين في سيراليون تركز على نزع السلاح وعملية التسريح وإعادة الإدماج، وكذلك على المسائل التي تمس السكان فيما يتعلق بالاتفاق.

حقوق الإنسان

٤٦ - سيواصل عنصر حقوق الإنسان القيام بدور رئيسي في العمليات المقبلة للبعثة وسيعزز أنشطته في مجالي الرصد والإبلاغ في جميع أنحاء سيراليون. وستنطوي هذه المهمة الحاسمة على طائفة واسعة من مسائل حقوق الإنسان تشمل حقوق المرأة والطفل والحقوق الاقتصادية والاجتماعية. وبوجه خاص، فإن انتهاكات حقوق الإنسان التي تعرضت لها النساء خلال النزاع ستشكل محورا رئيسيا لأعمال موظفي حقوق الإنسان.

٤٧ - ودعما لما ورد في الاتفاق من أحكام بشأن حقوق الإنسان، سيستلزم الأمر توسيع عنصر حقوق الإنسان لتمكينه من تغطية جميع أجزاء البلد، بما في ذلك المناطق التي كانت تخضع في السابق لسيطرة الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون، لجمع أقوال الشهود وتوثيق الانتهاكات واستدعاء الشهود على الفظائع والناجين منها. وسيكون القيام بعملية شاملة لتحري الحقيقة أمرا شديدا الأهمية للسير الفعال لعمل لجنة تحري الحقيقة والمصالحة وغير ذلك من الجهود الرامية لتعزيز السلام في سيراليون. وضمانا للمساءلة بالصورة الملائمة عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني، قد يرى مجلس الأمن النظر في أمر مختلف الخطوات التي يجب اتخاذها لمعالجة هذه المسألة، بما في ذلك القيام في الوقت المناسب بإنشاء لجنة تحقيق على نحو ما أوصت به المفوضة السامية لحقوق الإنسان حكومة سيراليون. وستقوم هذه اللجنة بالتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان ومخالفات القانون الإنساني وتقييمها وهي الانتهاكات والمخالفات التي ارتكبتها جميع الأطراف منذ بدء النزاع في عام ١٩٩١. وفي الوقت ذاته، سيحتاج الأمر إلى زيادة التعاون التقني لكفالة استئناف النظام القضائي لعملياته في جميع أنحاء البلد، وتوسيع التدريب في مجال حقوق الإنسان ليشمل شاغلي الوظائف العامة من الجبهة الثورية المتحدة لسيراليون. وستتطلب هذه المهام الإضافية توسيعا كبيرا للقوام الحالي لعنصر حقوق الإنسان في البعثة من أجل مساعدة الطرفين في تنفيذ أحكام الاتفاق المتعلقة بحقوق الإنسان.

٤٨ - ومن المتوخى نشر موظفين إضافيين لحقوق الإنسان في المراكز والمدن الإقليمية الرئيسية للقيام بأعمال شاملة في مجال الرصد وتحري الحقيقة والتوثيق والتحليل بشأن احترام حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي من جانب جميع الأطراف في كل أنحاء سيراليون.

كما أن نشرهم برفقة المراقبين العسكريين من شأنه أن يضمن أيضا إيلاء الاهتمام الكافي لمسائل حقوق الإنسان وحماية الطفل في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج.

٤٩ - أما برامج التعاون التقني في مجال حقوق الإنسان التي تقوم بها البعثة، بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، فستوجه نحو القطاعات التالية: (أ) التدريب وبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان؛ و (ب) تعزيز سيادة القانون؛ و (ج) دعم وبناء قدرات مؤسسات حقوق الإنسان ولجنة تحري الحقيقة والمصالحة والمجتمع المدني؛ و (د) تعزيز حقوق الطفل؛ و (هـ) توجيه الاهتمام العام إلى حقوق الجنسين. وسيطلب تنفيذ هذه الأنشطة الحصول من المجتمع الدولي على مساعدة مالية سخية.

٥٠ - وتمكيننا للعنصر الحالي لحقوق الإنسان من القيام بدور موسع، يقترح تعزيز هذا العنصر فوراً بعشرة موظفين دوليين لحقوق الإنسان، منهم اثنان لحماية الطفل.

حماية الأطفال

٥١ - ستتطلب حماية حقوق الأطفال اهتماما فوريا وخصوصا خلال عملية نزع السلاح والتسريح وما بعدها، في ضوء الاحتياجات الخاصة للمقاتلين الأطفال خلال تأهيلهم وإعادة إدماجهم في المجتمع. وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للطفولة بدور رائد، بتنسيق وثيق مع مثلي الخاص المعني بالأطفال والنزاع المسلح، في مجال حماية الأطفال ونزع السلاح والتسريح وإعادة إدماج الجنود الأطفال. ومن بين احتياجات عديدة أخرى ملحة هناك دعم ضحايا تشويه الأعضاء والاستغلال الجنسي من الأطفال وإصلاح الخدمات الصحية والتعليمية الأساسية. وستحتاج الموارد المالية والمادية والبشرية الإضافية إلى تعبئتها من قبل الوكالات المختصة لدعم هذه الأنشطة. وينبغي إضافة مستشار لحماية الأطفال إلى البعثة لكفالة تناول هذه المسائل بطريقة شاملة وإيلائها الاهتمام الواجب على الصعيدين الوطني والدولي.

سادسا - ملاحظات وتوصيات

٥٢ - يعتبر توقيع اتفاق لومي للسلام بين حكومة سيراليون والجبهة الثورية المتحدة خطوة كبيرة إلى الأمام بالنسبة لسيراليون. وهي تتيح لشعب سيراليون فرصة فريدة لوضع حد للنزاع الذي تسبب له في معاناة لا يمكن وصفها وترسخت في ضمير المجتمع الدولي. ويتعين توجيه الشكر إلى كلا الجانبين لإظهار المرونة التي جعلت التوصل إلى هذا الاتفاق ممكنا. ويتعين أيضا الاعتراف بالفضل للمجتمع الدولي، وبخاصة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لريادتها في جمع الطرفين معا وتسهيل إبرام اتفاق السلام.

٥٣ - ويتعين أيضا توجيه التقدير الخاص إلى فريق المراقبين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ويتعين الثناء على قواتها، وبخاصة حكومات نيجيريا وغانا وغينيا ومالي التي قدمت هذه القوات، لشجاعتها الراسخة في مواجهة المصاعب والتضحيات الهائلة. ويمكن لفريق المراقبين أن يفخر بما حققه. ولقد ناشدت المجتمع الدولي تقديم دعم قوي ومستمر لهذه القوى الإقليمية، حتى يمكنها مواصلة وجودها الحيوي في سيراليون. وتندرج الاحتياجات الأساسية لفريق المراقبين في الفقرة ٢٧ أعلاه.

٥٤ - وكما هو الحال في اتفاقات السلام الأخرى، كانت هناك حلول وسط عديدة لازمة في اتفاق لومي للسلام. وكنتيجة لذلك، فمن الصعب التوفيق بين بعض الشروط التي تم بموجبها التوصل إلى هذا السلام، وبخاصة الأحكام المتعلقة بالعفو، وبين هدف إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، التي ألهمت الأمم المتحدة بفكرة إنشاء المحكمتين الجنائيتين الدوليتين لرواندا ويوغوسلافيا السابقة. ومن ثم فقد أصدرت توجيهاتي إلى ممثلي الخاص بتسجيل تحفظ لدى التوقيع على اتفاق السلام، يقول صراحة إنه في نظر الأمم المتحدة لا يمكن للعفو أن يستر الجرائم الدولية للإبادة الجماعية والجرائم المرتكبة ضد الإنسانية وجرائم الحرب والانتهاكات الجسيمة الأخرى للقانون الإنساني الدولي. وفي نفس الوقت، ينبغي إتاحة الفرصة لحكومة وشعب سيراليون لتحقيق أفضل ما لديهما والشعور فقط بالأمل في إنهاء نزاعهما الطويل والوحشي. وخلال زيارتي القصيرة لسيراليون في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٩، شاهدت تدميرا هائلا ومعاناة وآلاما، وبخاصة على وجوه ضحايا العنف الوحشي والبغيض. وقد انتهزت الفرصة لتشجيع جميع أهل سيراليون على انتهاز فرصة السلام هذه وعلى الاحتشاد خلف الاتفاق والسعي لتحقيق المصالحة والتطلع إلى المستقبل والعمل من أجله.

٥٥ - وعلى أي حال، فإن التحديات المقبلة هائلة. ومن بين هذه التحديات هناك نزع سلاح المقاتلين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، واستعادة سلطة الدولة في الأراضي التي تسيطر عليها القوات المتمردة، وضرورة معالجة الاحتياجات الإنسانية في جميع أنحاء البلد، وإعادة اللاجئين إلى أوطانهم، وبناء المؤسسات، ومداواة الجراح العميقة التي تسببت فيها الحرب الأهلية. ولا غنى عن الامتثال الدقيق لبنود الاتفاق من كلا الجانبين وكذلك مؤيديهم وجميع القادة والمقاتلين في الميدان. وستضطلع الأمم المتحدة، كما هو معتاد، بمسؤولياتها بطريقة غير متحيزة، وتدعو الجانبين إلى تقديم تعاونهما الكامل للبعثة وفريق المراقبين.

٥٦ - وللمجتمع الدولي والأمم المتحدة مسؤولية هامة في مساعدة سيراليون وكفالة استمرار الزخم في هذه العملية، لا سيما المرحلة الحرجة التي تعقب مباشرة توقيع اتفاق السلام. وأوصي لذلك بأن يوافق مجلس الأمن، كخطوة أولى فورية، بتوسيع مؤقت للبعثة، وفقا للمبادئ الواردة في الفقرات من ٣٣ إلى ٥١ أعلاه. وكما ذكر في هذا التقرير، فإنني آمل في أن أتقدم إلى مجلس الأمن في أقرب وقت ممكن بتقرير إضافي عن الحالة في سيراليون، والذي سيشتمل على توصيات تتعلق بولاية وهيكل الوجود المعزز لحفظ السلام التابع للأمم المتحدة الذي قد يكون مطلوباً في هذا البلد.

٥٧ - وأنتهز هذه الفرصة لكي أعرب عن تقديري لممثلي الخاص، السيد فرانسيس غ. أوكيلا، وكبير المراقبين العسكريين، العميد سوباش س. جوشي، وضباط الأركان والمراقبين العسكريين التابعين لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون لجهودهم التي لا تعرف الكلل ولإخلاصهم في إيصال عملية المفاوضات الصعبة إلى نتيجة ناجحة وبالتالي استمرار تقدم عملية السلام في سيراليون.

المرفق

بعثة مراقبي الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٩

المجموع	آخرون ^(أ)	مراقبون عسكريون	
٨	—	٨	الاتحاد الروسي
٢	—	٢	الأردن
٥	—	٥	باكستان
٢	—	٢	بنغلاديش
٥	—	٥	زامبيا
٣	—	٣	الصين
١	—	١	قيرغيزستان
٤	—	٤	كينيا
٤	—	٤	ماليزيا
٢	—	٢	مصر
٨	—	٨	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٢	—	٢	نيوزيلندا
٤	٢	٢	الهند
٥٠	٢	٤٨ ^(ب)	المجموع

(أ) فريق طبي.

(ب) من بينهم كبير المراقبين العسكريين.

خريطة

